

قرار وزير الثروة السمكية رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٧م
بشأن تحديد الضوابط الخاصة بمواصفات قوارب
الصيد ومعدات الاصطياد في الجمهورية اليمنية

وزير الثروة السمكية :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى القرار الجمهوري رقم (٤٢) لسنة ١٩٩١م بشأن تنظيم صيد واستغلال
الأحياء المائية وحمايتها.
وعلى القرار الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ١٩٩٥م بشأن إعادة تنظيم وزارة
الثروة السمكية.
وعلى القرار الجمهوري رقم (١٥٣) لسنة ١٩٩٧م بشأن تشكيل مجلس
الوزراء.

أصدر القرار التالي :

ماده (١) يعتبر الشريط البحري الموازي لشواطئ الجمهورية اليمنية والممتد لمسافة
ثلاثة أميال من ادنى حد للجزر محميا ولا يسمح لشركات ومؤسسات
الاصطياد العمل فيه، كما تعتبر المساحات المائية الأخرى خارج هذا الشريط
التي تقل فيها الأعماق عن (٤٠) مترا هي الأخرى محميات ولا يسمح فيها
الاصطياد بواسطة الجر/القاعي.

ماده (٢) يمنع الاصطياد في منطقة الثلاثة أميال بحرية والمشار إليها في الماده (١)
باستخدام قارب تزيد قوة محركه عن ٢٥٠ حصانا .

ماده (٣) يسمح الاصطياد في منطقة ما بعد الثلاثة أميال بحرية من الشاطئ للقوارب
التي تفوق قوة محركاتها عن (٢٥٠) حصان ولا تزيد عن (١٥٠٠) حصان .

ماده (٤) يمنع الاصطياد باستخدام قارب تزيد قوة محركه عن ١٥٠٠ حصان في
الشريط البحري الموازي لشواطئ الجمهورية ولمسافة ستة أميال بحرية من
ادنى حد للجزر من الشاطئ .

ماده (٥) يمنع الاصطياد باستخدام قارب تزيد قوة محركه عن ٣٠٠٠ حصان في
الشريط البحري الموازي لشواطئ الجمهورية لمسافة اثنا عشر ميلا
بحريا من ادنى حد للجزر من الشاطئ .

ماده (٦) لا يسمح لقوارب شركات اصطياد اسماك التونة في المنطقة الواقعة داخل الاثناعشر ميلا بحريا من أدنى حد للجزر من الشاطئ، ويجوز لها العمل فقط في المنطقة الواقعة خارج حدود الإثنا عشر ميلا بحريا وفي المياه الاقتصادية .

ماده (٧) يشترط على القوارب العاملة في المنطقة الواقعة خارج الثلاثة أميال بحري والتي تزيد قوة محركاتها عن ٩٠٠ حصان الآتي :-

أ- وجود مجمدة لا تقل درجة البرودة فيها عن ٣٥ درجة مئوية تحت الصفر .

ب- وجود مخازن حفظ لا تقل درجة البرودة فيها عن (١٨) درجة مئوية تحت الصفر .

ج- مزوده بوحداث طحن الأسماك او بفرامات فيها تعمل على تقطيع الأسماك الغير غذائية قبل تصريفها إلى البحر .

د- مزودة بوسائل الإنقاذ ووسائل مكافحة الحريق .

هـ- وجود أجهزه الاتصال قصيرة ويعيده المدى .

ماده (٨) لا يسمح لقوارب الصيد التابعة للشركات الوطنية والأجنبية بمزاولة النشاط ما لم تكن حاصلة على شهادة ملاحيه (التسجيل) ,ساريه المفعول .

ماده (٩) لا يسمح لقوارب الصيد التابعة للشركات الوطنية والأجنبية بمزاولة النشاط ما لم يكن متوفرا لديها النظام الصحيح لتصريف الزيوت العائمة ومنع تسربها في مواقع الاصطياد .

ماده (١٠) تلتزم جميع قوارب الصيد العاملة في مياه الجمهورية اليمنية بتطبيق نظام العلامات والإضاءة على معدات الاصطياد العائمة والثابتة والمتحركة التابعة لها .

ماده (١١) تخضع جميع قوارب الصيد العاملة في مياه الجمهورية اليمنية للكشف والفحص قبل بدء النشاط للتأكد من توفر المواصفات الواردة في هذا القرار .

ماده (١٢) على جميع الشركات الوطنية والأجنبية والجمعيات والتعاونيات والأفراد الالتزام بالقياسات القانونية لفتحات عيون الشباك المستخدمة في عمليات الاصطياد في المياه البحرية للجمهورية اليمنية..

ماده (١٣) تحديد القياسات القانونية لفتحات عيون الشباك حسب وسيلة الصيد

المستخدمة على أن لا تقل عن ما هو محدد أمام كل وسيلة صيد .

أ-شباك الجر القاعي للأسماك والحباب = ٥٥ ملم

ب- شباك الجر القاعي للزنجه وشروخ الأعماق = ٤٠ ملم

ج- الشباك العالقة (العائمة) = ٩٠ ملم

د- الشباك الثابتة . = ٩٠ ملم

هـ- الخطور (شباك التركيبين) = ٥٠ ملم

و- شباك التحويط (التحليق) للأسماك الكبيرة = ٥٠ ملم

ز شباك التحويط (التحليق) للأسماك الصغيرة = ٢٠ ملم

ح- شباك الجر القاعي للجمبري الساحلي . = ٣٥ ملم

ماده (١٤) يلغى العمل بالقرار الوزاري (٣٤) لعام ١٩٩٦م بشأن الضوابط الخاصة

بمواصفات الصيد ومعدات الاصطياد في الجمهورية اليمنية .

ماده (١٥) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

ماده (١٦) يبلغ هذا القرار لمن يلزم بتنفيذه .

صادر بديوان عام وزارة الثروة السمكية / صنعاء

بتاريخ : ٢٨ / ربيع ثاني / ١٤١٨ هـ

الموافق : ١ / ٩ / ١٩٩٧م

العميد /

احمد مسعود حسين

وزير الثروة السمكية